

تجارب بعض الدول الناجحة

في تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتأسيس النموذج الليبي

د. امال ميلاد حديدان

كلية التقنية الالكترونية / طرابلس- ليبيا

amalhdedan@gmail.com

د. ابتسام ميلاد حديدان

جامعة المرقب كلية الآداب مسلاته- ليبيا

basma_mem@yahoo.com

1

الملخص :

هدفت الدراسة إلى التطرق إلى أهم الدوافع التي دعت الدول إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتعرف على الخطط والسياسات التي تبنتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة، وقد تضمنت الدراسة عرض لنماذج من تجارب الدول وأهمية المشروعات الصغيرة والتدريب إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة . وقد كان من أهم النتائج التعرف على أهم الدوافع التي دعت الدول إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتطرق إلى الخطط والسياسات التي تبنتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية : التنمية – المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

¹ ابتسام ميلاد حديدان basma-mem@yahoo.com

1. الاطار العام للدراسة 1

1.1 المقدمة :

يعتمد التخطيط السليم على تقييم الخطط والسياسات السابقة لمعرفة نقاط القوة والاستفادة منها ونقاط الضعف لتجنبها ، والبدء في التفكير من حيث انتمى الآخرون للاستفادة من أخطاء تجاربهم ونجاحها. وتعد تجارب الدول الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجال للدول الراغبة في النجاح فيما نجحت فيه تلك الدول للاستفادة من تلك التجارب لتمكن من وضع استراتيجيات شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشروعات. وهذا البحث تناول التجربة الأمريكية و التجربة اليابانية والتجربة الكندية والتجربة البريطانية لاستخلاص الدوافع والاستراتيجيات والسبل لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1.2 مشكلة الدراسة :

الدول التي تعرضت للأزمات الاقتصادية استعانت حتى تتغلب على أزماتها باللجوء إلى مساعدة مواطنيها للمساهمة في حلحلة الأزمات الاقتصادية التي عصفت بها ، عن طريق مساعدتهم على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة بطرق ووسائل تكفل نجاحهم فيها وعلى نحو يساهم في دفع عجل الاقتصاد. عليه فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في عرض تجارب بعض الدول في مجال تأسيس وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على السبل التي استطاعت من خلالها النجاح في ذلك .

1.3 أهمية الدراسة :

تسليط الضوء على أهم التجارب الرائدة في مجال تأسيس وتنمية تطوير الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في ليبيا.

1.4 أهداف الدراسة :

. التطرق إلى أهم الدوافع التي دعت الدول إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
. التعرف على الخطط والسياسات التي تبنتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1.5 المفاهيم الإجرائية للدراسة :

1.5.1 تنمية : عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بوضع المشروع إلى النمو والاستقرار والتطور ، ما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية.

1.5.2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة : مشاريع تختلف من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج ونوعية الصناعات القائمة وحجم السكان ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها والمستوي العام للأجور والدخل و، الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستيراد والتصدير وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح التطور الاقتصادية للدولة.

1.6 منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، لاستخلاص النتائج والخروج بمجموعة من التوصيات.

1.7. الدراسات السابقة :

1.7.1 دراسة المصراتي (2019) : بعنوان التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاصنات الأعمال – الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الإيجابية لحاصنات الأعمال وكيفية الاستفادة منها بما يتلائم مع معطيات الاقتصاد الليبي ، وتبسيط الضوء على أهم التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاصنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في ليبيا. وقد خلصت إلى أن النموذج الليبي يعاني من تأخر صدور القوانين المنظمة لنشاط حاصنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاصنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وغياب الوعي والثقافة بتبني هذه الآليات ونقص في الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشرها (المصراتي : 2019) .

1.7.2 دراسة نورالدين وبوقرين (2018) : بعنوان تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتي هدفت إلى عرض مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأوجه الاستفادة من نتائجها في وضع استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشروعات في ليبيا ، وأشارت النتائج إلى وجود تشابه كبير بين تلك الدول فيما يتعلق بالدوافع وراء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال توفير الأطر القانونية والتشريعية وانشاء هيئات ومؤسسات حكومية للإشراف عليها وتقديم الدعم لها وتوفير التمويل اللازم عن طريق انشاء مؤسسات تمويل وضممان

مخاطر تقديم الدعم والاستشارات في مجال دراسات الجدوى والمسائل الفنية والإدارية والتسويقية والتدريب (نورالدين وبوقرين : 2018).

1.7.3 دراسة نورالدين وآخرون (2017) : بعنوان تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وهدفت إلى عرض التجربة الليبية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وخلصت إلى أنه لا يوجد قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالدول الأخرى ، وأنه يوجد جهاز حكومي يعنى بشؤونها وهو جهاز البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، وأنه يتم تمويلها مالياً عن طريق مؤسسات متخصصة مثل المصرف الريفي وصندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل ومصرف التنمية والمصرف الزراعي والمصارف التجارية (نورالدين وآخرون : 2017).

1.7.4 دراسة الصوص (2010) : بعنوان بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ، وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم بيانات متكاملة حولها ، وعرض التجربة الفلسطينية وخصائصها والمشاكل التي تعاني منها ؛ بالإضافة إلى عرض بعض النماذج من التجارب الدولية. وقد كشفت النتائج أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول قد حظيت برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومية بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي حققت لها الحماية والنمو والتطور ، كما انه قد تم انشاء مؤسسات وأجهزة تقوم بإمداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها ، كما انتهجت سياسات لدعمها مثل الاعفاء من الضرائب والنظم التمويلية والمساعدة ؛ بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية (الصوص : 2010).

1.7.5 دراسة الشويرف وآخرون (2009) : بعنوان المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة – التجربة الليبية التي هدفت إلى التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة في ليبيا وبيان أثرها في الحد من البطالة ، وقد كشفت إلى أن مفهوم المشروعات الصغيرة بالمجتمع الليبي قد اتخذ شكل المشروعات الفردية ومشروعات النشاط الأسري ، وأن المشروعات الصغيرة قد عملت إلى الحد من البطالة إلى حد ما ؛ وقد تبين ذلك من خلال تزايد أعداد العاملين بها حيث وصل معدل استيعاب المشروعات الصغيرة للعاملين فيها إلى المتوسط خلال الفترة من (2006 – 2012) (الشويرف وآخرون : 2009).

1.7.6 دراسة حرب (2006) : بعنوان المعوقات التي تحول دون مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التجربة السورية ، وخصلت إلى أن أهم المعوقات هي المعوقات التنظيمية ذلك لارتباط هذه المشروعات بجهات ووزارات مختلفة ، كذلك المعوقات القانونية المنظمة لهذه المشروعات التي وضعت منذ فترة بعيدة ولم يحدث عليها أي تطوير ، والمعوقات الإدارية والتي تتمثل في جهل العاملين فيها لأساليب العمل الإداري الحديث ، والمعوقات المالية ذلك أن العلاقة بين البنود والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يوجد فيها الكثير من الإشكاليات مثل ارتفاع نسبة الفائدة وهشاشة نظام تسديد الأقساط والفوائد والضمانات والمشاكل الناتجة عن التأخر في التسديد(حرب : 2006) .

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كونها سعت إلى تناول تجارب الدول في تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها ، كما تم التطرق إلى التجربة الليبية والمخضات التي مرت بها والحالة التي عليها الآن ، وما تحاول هذه الدراسة اضافته الخروج بإضافات استرشادية تتسقي من تلك التجارب .

2. الاطار النظري للدراسة:

2.1 أهمية المشروعات الصغيرة :

تعتبر المشروعات الصغيرة أحد المكونات المهمة لاقتصاد أي بلد لأنها عبارة عن خلايا صغيرة في النسيج الاقتصادي لا يمكن الاستهانة بها ، بل أن هذه المشروعات تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المشروعات المتوسطة والكبيرة والجهة المكملة والمغذية لها سواء في الإنتاج أو التسويق. ولاشك للمشروعات الصغيرة أهمية بالغة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان وتايوان وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي (ضياء : 2012 ، 140) .

من مزايا المشروعات الصغيرة أنها تنشط في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات في كثافة هذه النشاطات بين قطاع وآخر ، وهي تنشط في القطاع التجاري القطاع الصناعي والقطاع الزراعي الذي يشمل فئة الإنتاج الحيواني كتربية المواشي والدواجن والنحل والطيور ، والتصنع الزراعي والذي يتعلق بإخضاع المنتجات الزراعية للمعالجة الصناعية كالعصائر والأغذية ، والبناء والانشاء وتصنيع التقنيات والأدوات. كما أنها تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية والخامات المتاحة خصوصاً في البلدان التي تتوافر فيها مثل هذه المواد ،

كما أنها تشكل بيئة مناسبة للابتكار والابداع وخاصة في قطاع الصناعة. كما أن من أهم مزايا المشروعات الصغيرة أنها تعد أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل وتكلفة أقل من تكلفة المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية. ففي الدول العربية تتراوح نسبة البطالة ما بين (8 – 30%) ، بينما تبلغ نسبة البطالة في اليابان التي تعتمد على المشروعات الصغيرة ما نسبته (4.7%) ، ذلك لأن المشروعات الصغيرة في اليابان تشغل قرابة (70%) من إجمالي القوى العاملة (بن شايب وسعدي :2019 ، 64).

في التجربة اليابانية التي تعتبر في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة واحدة من أغني التجارب العالمية وبمثابة نموذج يمكن أن يحتذي به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها ، عملت على توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة سواء كانت مساعدات فنية أو تحويلية أو إدارية أو تسويقية ، وذلك من خلال اعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة. وفي التجربة الكورية تم انشاء هيئة تشجيع تشجع المشاريع الصغيرة تقدم الدعم لها عبر توفير برامج للخدمات والتدريب. وفي التجربة الأمريكية تم اتخاذ العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لمساعدة وتطوير المشاريع الصغيرة مثل التدريب على إدارة المشاريع الصغيرة ، كما تم تطوير مؤسسات مسؤولة على إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة تهدف إلى مساعدة أصحابها لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة ، تقوم بتزويدها بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية ، كذلك تم إقامة مراكز تطوير المشاريع بالمعاهد والجامعات تقدم الاستشارات وتقام بها حلقات النقاش حول التدريب وكل ما تحتاجه المشاريع الصغيرة من أعمال ، وقد كان لهذا النشاط أثر في زيادة عدد المنشآت الصغيرة (السهلاوي: 2009 ، 18). وفي تجربة دولة السودان تم تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية جاناً لأصحاب المشاريع الصغيرة ، كما تم عقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع ، كما أنه في تجربة دولة سنغافورة كان يتم تصميم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها (إبراهيم : 2016 ، 87).

2.2 نماذج من تجارب الدول:

2.2.1 التجربة الأمريكية لحاصنات الأعمال الإبداعية :

يعرف دليل إدارة المشروعات الصغيرة في أمريكا هذه المشروعات حسب مجالات النشاط المختلفة فمنها مثلاً في مجال التصنيع ، بصفة عامة عدد العمال فيها يكون أقل من 250 عاملاً ويمكن أن يصل إلى 1500 عامل في بعض الصناعات اعتماداً على مستوى الصناعة ، ويعبر هذا التعريف عن مرحلة التقدم الاقتصادي والتي تعيشها أمريكا إذ إن ما يعتبر لديها صغيراً هو بالقطع كبير في الدول النامية ، ولقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة قومية منذ مطلع الخمسينيات تستهدف دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية ، وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. ولقد اعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور أهمها:

. إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة ليكون بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

. منح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية تصل إلى 2%.

. قيام الإدارة الاتحادية للمشروعات الصغيرة بوضع برامج للتدريب وتقديم الاستشارات اللازمة لإقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

. وضع نظام تمويلي لمساعدة المشروعات الصغيرة (اليونسكو: 2019 ، 165) .

ويأتي دور المنظمات الحكومية في مساعدة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

. مراكز تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

. رابطة خدمات الإداريين المتقاعدين (السيد : 2007 ، 34) .

ظهور فكرة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي عبارة عن منظمات تنموية تتضمن حزمة متكاملة من الخدمات ؛ كان لاستقبال ورعاية المشروعات الناشئة التي لا تملك الوسائل اللازمة لمواجهة متطلبات الإنشاء والتشغيل ، وأكدت الدراسات والتجارب تزايد حضانات الأعمال والتكنولوجيا بصورة طردية مع زيادة الطلب عليها ، لما تتضمنه من خبرة وإمكانات لزيادة قدرة المشروعات على البقاء والنمو، وقد بلغ عدد الحاضنات في الولايات المتحدة ما يزيد على (1000) حاضنة (مصطفى (1998 ، 120) .

ويعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي بجامعة أوستن الأمريكية من أشهر نماذج الجامعات الاستثمارية في العالم ، وهو نموذج يهدف إلى تحقيق الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في البحث العلمي ، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية وبمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص. والحاضن التكنولوجي مصمم ليكون عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية وتحويلها إلى المجالات الرئيسية التي تحدد نجاح المشروعات الفنية في مجال الصناعة (السيد : 2007 ، 35).

وتتلخص آلية عمل حاضنات الأعمال بوضع برامج تدريب واستشارات علمية يتبعها انتقاء رواديين يرغبون ببدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة بالشراكة مع مؤسسات الدولة الكبرى ، عبر فترة الحضانة تقدم فيها خدمات استشارية ومالية وقانونية ووضع خطط مفصلة حول التمويل والاستثمارات اللازمة وبرامج السيولة والإنتاج والتسويق ، وكل ما يتعلق بمسيرة الشراكة ذات العلاقة حتى مرحلة الانطلاق (مصطفى (1998 ، 121).

وعموماً هدفت حاضنات الأعمال الإبداعية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى :
. مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا من أصحاب الأفكار المبدعة على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.
. مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري.
. تقديم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسة حجم السوق والإنتاج ومدى توفر العمالة والمواد الأولية اللازمة لبدء الإنتاج.
. تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة .
. تنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المختصة.
. المساعدة في وضع خطة للمشروع أو الشركة (اليونسكو : 2019 ، 166).

2.2.2 التجربة اليابانية – الشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والإنتاج :

انطلقت اليابان من أن رأس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجية المتطورة هو السبيل الوحيد القادر على أحداث تنمية مستدامة ، ولذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ الثمانينيات القرن الماضي ، حيث تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة بين الجامعات والمصانع ، كما تم إنشاء لجنة متكونة من مجموعة العمل تمثل الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في اليابان التي عكفت على

دراسة القضايا المشتركة بين الجامعة والمصنع ووضع التوصيات المناسبة لزيادة التعاون ووضع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصانع لرفع درجة الابتكار لديهم (مصطفى: 1998 ، 193).

ويتولى مسؤولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج جامعات حكومية وخاصة ووزارات مثل وزارة الصناعة والزراعة والتجارة واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة ومراكز ومعاهد البحوث التعاونية ، بالإضافة إلى مئات المراكز البحثية التعاونية والتي يقع معظمها داخل الجامعات وتتمثل مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والجامعات (العيسوي : 2000 ، 123).
وتهدف هذه المراكز إلى :

. تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات بحيث تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك معاً ، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة والسماح باشتراك المؤسسات الإنتاجية لتمويل ابداعات واختراعات الجامعات.
. السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية بتقاضى رواتب اضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشاراتهم وبحثهم.

. تعزيز أكبر فائدة من البحوث المشتركة بالجامعات والأفكار الجديدة في نقل التكنولوجيا والصناعة التي ينتظر منها أن تقوم بمساعدة الجامعات عن طريق احداث برامج تدريسية وتدريبية للطلبة الجامعيين لتعزيز ابداعاتهم ونتاجيتهم (اليونسكو : 2019 ، 167).

والتجربة اليابانية في مجال إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذج يحتذى به كونها من أغنى التجارب العالمية في هذا المجال وأقدمها ، وإيماناً من الحكومة اليابانية بأهمية المشروعات الصغيرة، فقد أصدرت عام 1963 القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (154) لتحقيق الاستقرار والحماية لها، ويهدف إلى تشجيع نمو وتطوير المشروعات الصغيرة وتحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله. وقد تم تطوير هذا القانون في مرحلتي السبعينيات والتسعينيات والذي هدف إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة قدرتها الابتكارية للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية وتحقيق نمو متوازن في الاقتصاد القومي ، وقد شمل هذا القانون عدداً من الإجراءات التي تشجع على تطوير مجالات أعمال جديدة من خلال تكامل المعرفة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد توالى الإجراءات

الحكومية التي هدفت إلى دعم هذا القطاع ومنها منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات من الضرائب والرسوم، وتوفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لها، والسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد أو ضمانات لحمايتها من الإفلاس (مصطفى: 1998 ، 121).

وكان عام 1999 فارقاً بالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عندما تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية ، تهدف إلى توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر :

. إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة .

. إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة منها لا يقل عن 30% من قيمة المناقصة.

. تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة وإيجاد نظام ضمان القروض الممولة للمشاريع الصغيرة.

. الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات محددة وتوفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة المشاريع الصغيرة في المناطق النائية.

. التأمين على المشاريع الصغيرة خوفاً من مخاطر الإفلاس.

. إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

. إقامة المعارض الدولية لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة.

. إلزام جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية (العيسوي : 2000 ، 125).

ويوجد في اليابان أكثر من (1526) مجموعة متبادلة بين الصناعات المختلفة تضم أكثر من (52149) مشروعاً صغيراً موزع على مراحل التكامل الثلاث ، ومن خلال هذه المجموعات أمكن تحديد دور رجال الأعمال في تنشيط وإقامة وتطوير وتحديث هذه الصناعات ، بالإضافة إلى استطلاع رأيهم حول السياسات الواجب وضعها لتحقيق مناخ أفضل لتطوير هذه المشروعات. ومرت عملية التكامل بثلاث مراحل تمثلت في :

. مرحلة التبادل: تعتبر هذه المرحلة نقطة البداية في تسهيل لقاء وتعارف هذه المشروعات لتحقيق تبادل المعرفة بينهما ، ويقصد بهذه المرحلة أن تلتقي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من

أجل تعميق الفهم المشترك والمتبادل بينهما حول عدد من القضايا المرتبطة بالعمل، بالإضافة إلى محاولة خلق فرص لتطوير أعمال جديدة.

. مرحلة التطوير: بعد أن يتم التبادل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبدأ في اتخاذ القرارات المتعلقة بأحداث التطوير وتنفيذها، سواء في مجال الأعمال ، أو التكنولوجيا متمثلة في تطوير منتجات جديدة، وتطوير تكنولوجيا جديدة، وتطوير أسواق جديدة.

. مرحلة التسويق: تمثل هذه المرحلة مرحلة جني الثمار حيث تتمكن المشروعات المنتمية إليها من تسويق المنتجات التي تم تطويرها نتيجة التبادل (اليونسكو : 2019 ، 168). توضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون الذي تعمل في ظلّه المشروعات الصغيرة والمتوسطة حالياً في اليابان ، والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح التجربة اليابانية وأحد دعائم اقتصادها القومي والذي يتمثل في الإحصاءات الآتية:

. بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (99%) من إجمالي عدد المشروعات ونسبة (99.5%) من إجمالي المشروعات العاملة في مجال التصنيع.

. عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب مجالات الأنشطة المختلفة حيث توفر فرص عمل (لـ80%) من العاملين في مجال الأنشطة المختلفة ، و (لـ74%) للعاملين في مجال التصنيع.

. المساهمة في صادرات القطاع الصناعي بنسبة (55%) واعتماد الصناعات الكبيرة على صناعات صغيرة أكثر تخصصاً لتحقيق مزيد من الوفورات في تكلفة الإنتاج ، حيث بلغت النسبة (91%) في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، و(85%) في صناعة السيارات و(88%) في صناعة الآلات، و(87%) في صناعة الأدوات الكهربائية.

. تتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان في صناعات التعدين والنقل والإنشاءات والمشروعات التجارية والخدمية المتمثلة في تجارة الجملة والتجزئة ، ويتسم المناخ الذي تعمل في ظلّه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بالمناخ الإيجابي ، حيث تتفاعل عدة عوامل معاً في إحداث هذا المناخ من أجل إيجاد بيئة صالحة ومشجعة لهذه المشروعات ، وبالتالي أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الدعائم الأساسية في الاقتصاد الياباني (العيسوي : 2000 ، 129).

2.2.3 التجربة الكندية مراكز التميز:

تعد من أشكال الشراكة القوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية لتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعات والصناعة ، وتحصر الحكومة الكندية على تمويلها بشكل منتظم ومستمر وذلك للمحافظة على ارتباطها مع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في الدولة. ومن مراكز التميز التي أنشئت في كندا مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي قامت بتحويل نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية إلى تطبيق عملي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية ، وذلك من خلال الشراكة والتعاون بين جامعة أونتاريو والمؤسسات الوطنية للوصول إلى أفضل الاختراعات في مجال المعلوماتية والاتصال ومن ثم تسويقها (اليونسكو : 2019 ، 170). وتهدف مراكز التميز في كندا إلى :

. إقامة روابط شراكة قوية واستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
. الاستثمار في الابداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة.

. الوصول إلى نتائج علمية وذلك عن طريق المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.
. تدريب كبار العاملين واعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي .
. تبادل المهارات والمعارف مع الجامعات والمراكز الإبداعية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.
. تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية (السيد : 2007 ، 56).

2.2.4 التجربة البريطانية – الجامعة الصناعية :

يرجع سبب ظهور جامعة الصناعة إلى ازدياد حاجة أصحاب العمل في بريطانيا إلى عمال بمهارات عالية معاصرة لوسائل القنية ، وبدأت فكرة الجامعة الصناعية 1992 وتمثل هذه الجامعات رؤية الحكومة البريطانية نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من إنجلترا وويلز وايرلندا الشمالية ، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة وذلك من أجل تقديم المهارات وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كافة المجالات. ونظرا لأنه لا يقوم بمثل هذا العمل مؤسسات تعليمية أخرى تتطلب الأمر الحاجة إلى مؤسسة علمية كجامعة الصناعة ، لتأخذ المبادرة والقيادة وتنسق النشاطات والتغيير نحو الأفضل (عطية : 2005 ، 176). وقد هدفت الجامعة الصناعية إلى:

. إيجاد الفرص أمام الأفراد للعمل وتطوير اتجاهاتهم نحو المهنة وإقامة سوق تنافسي.
. رفع كفاية القوي العاملة وتوفير فرص التدريب أثناء العمل.

. تكوين مراكز للتعليم الوطني ترافق العامل في ورشته ومنزله ومراكز التعليم المحلية.
. خلق نظم لتسهيل الاتصال ولتقديم الخدمات الارشادية ووضع قدرتها على محاكاة السوق (العيسوي : 2000 ، 130).

3. النتائج والتوصيات :

3.1 النتائج :

- من أهم الدوافع التي دعت الدول إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة :
1. تشجيع روح المبادرة والريادة في مجال الأعمال وتبني الأفكار الإبداعية لإقامة المشاريع.
 2. تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف والتأقلم مع الظروف الصعبة والطارئة خلال فترة الركود الاقتصادي ، والمرونة العالية على الاستجابة لجميع التغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة ، وذلك على عكس المشروعات الكبرى.
 3. توفير العمل الجيد للحد من مشكلة البطالة.
 4. تحسين مستوى دخول العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
 5. توفير المنتجات والسلع الوسيطة .
 6. تنويع مصادر الدخل وخاصة بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها على انتاج وتصدير سلعة واحدة فقط مثل الدول النفطية.
 7. المساهمة في تحقيق إحلال الواردات وتنمية الصادرات.
 8. الاستفادة من المواد الخام الحلية وذلك عن طريق إقامة مشروعات تعتمد على المواد الخام والمحلية.
 9. تحقيق التنمية المكانية وخاصة في المناطق النائية والارياف
- أما الخطط والسياسات التي تبنتها تجارب الدول الأخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فتتمثل في :
1. توفير إطار قانوني وتشريعي ينظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالغير والمزايا والاعفاءات التي تتمتع بها.
 2. انشاء هيئات ومؤسسات حكومية أو غير حكومية تتولى مهمة دعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتذليل كل الصعاب التي تواجهها سواء ن الناحية الإدارية أو الفنية.
 3. اجراء دراسات الجدوى.

4. انشاء حاضنات الأعمال بهدف دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الطموحة الذين لا تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية لإنشاء تلك المشروعات
5. انشاء مراكز للتدريب والاستثمارات بهدف رفع كفاءة ومهارات أصحاب المشاريع والعاملين بها.
6. انشاء مؤسسات مالية متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة وظيفتها الأساسية الدعم المالي لتلك المشروعات بشروط ميسره وبأسعار فائدة منخفضة.
7. انشاء صناديق ضمان مخاطر الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع المؤسسات المالية على اقراضها.
8. انشاء جهات تتولي مساعدة المشروعات على تسويق وتصدير منتجاتها وتخفيض جزء من العقود والمشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3.2 التوصيات :

1. إدراج منهج حول تأسيس المشاريع الصغيرة والأعمال الريادية ضمن المناهج الجامعية.
2. التركيز على إقامة المعاهد المهنية وربطها بالمؤسسات التي يمكنها دعمها.

4. المراجع :

1. إبراهيم ، نبيل عبدالرؤوف (2016) ، التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ، أكاديمية الشروق ، بيروت .
2. البرني ، عبدالسلام العجيلي (1997) ، دور مصف التنمية كأداة تمويل للمشايخ الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية ، مركز البحوث الاقتصادية ، ليبيا.
3. السيد ، إبراهيم أحمد (2007) التعليم والتنمية البشرية – خبرات عالمية ن دار الوفاء ، مصر.
4. الشويرف ، محمد عمر وآخرون (21 سبتمبر 2009) ، المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة – التجربة الليبية ، أعمال مؤتمر دور قيادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، 303 – 318.
5. السهلاوي ، خالد (2009) ، دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة ، دار العلا ، الجزائر .
6. الصوص ، سمير زهير (2010) ، بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، 31.2021.7.

7. العيسوي ، عبدالرحيم (2000) ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، مصر.
8. المصراتي ، سالمة (2019) ، التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاصنات الأعمال – الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي ، أعمل المؤتمر دور زيادة الأعمال في تطوير المروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، ليبيا.
9. حرب ، بيان (2006) ، المعوقات التي تحول دون مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – التجربة السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ن المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثاني ، 111-129.
10. ضياء ، محمود (2012) ، التعليم التقني المنتج النتائج والانعكاسات ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد التاسع ، العدد التاسع ، 132 – 175.
11. عطية ، عبدالقادر محمد (2005) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر .
12. نورالدين ، علي ابوبكر و بوقرين ، سالمة محمد (2018) ، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، 17.7.2021.
13. مصطفي ، الأسعد محمد (1998) ، الجامعات وتحديات المستقبل ، مجلة عالم الفكر .المجلد التاسع عشر ، العدد الثاني ، الكويت.